



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثالثة – العدد التاسع – إبريل 2019

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

الاقتصاد السياسي للفساد في إيران

مجدي عبدالهادي

باحث متخصص في الشؤون الاقتصادية

الفساد هو أحد أشكال الانحراف الاجتماعي والمؤسسي، بعضه يلتبس مع ممارسات اجتماعية ومؤسسية عادية مقبولة، وبعضه الآخر يرتقي إلى مرتبة الجريمة واضحة المعالم مكتملة الأركان، فلا غرابة إن تعددت تعريفاته وتعقدت تحدياته!. وتعكس صعوبة التعريف والتحديد هذه تاريخ الظاهرة الممتدة عبر التاريخ البشري، وتفشيها الذي يتوزع عبر أرجاء المعمورة، ومن ثم تنوعها وتعدد أشكالها، وأهميتها الكبيرة كذلك، فما بين تعريفات ضيقة النطاق، ترى الفساد ظاهرة إدارية خاصة بخروج الموظف العام عن قواعد عمله، وتعريفات واسعة تصفه ككل ممارسة تخفض الكفاءة العامة وترتب تكلفة اجتماعية؛ تتعدد تعريفات جريمة "ذوي الياقات البيضاء"، التي ربما مثلت صفتها هذه أحد أسباب التباساتها المذكورة!

إن الفارق بين الفساد والجريمة هو في الحقيقة فارق قوة مؤسسية ووضع اجتماعي وتطور تاريخي، كالفارق بين قوة البرجوازية وعنف البروليتاريا وفقاً لتمييز السوسيو-لوجي الروسي بيتريم سوروكين، إذ يمتلك الأغنياء بمواردهم والمتنفذون بسلطاتهم قوة مادية ومعنوية يستطيعون من خلالها تحصيل مكاسب غير مُستحقةً خلافاً لقواعد اللعبة الاجتماعية، دونما حاجة إلى الجرائم الفجة التي يُضطرُّ إليها الفقراء ومعدومو النفوذ بالعنف الفجِّ لتحقيق مكاسب مشابهة.

وقد يطرح هذا تساؤلات حول الطيف الواسع الذي قد يجمع بين "الاستغلال والفساد والجريمة"، كندرجات وتجسُّدات مختلفة المظهر لنفس الجوهر، وهو الطيف الذي يتسع كثيراً ويتعقد أمره إذا ما خرجنا من التحديدات الرمزية/الأخلاقية، إلى التحديدات الموضوعية/الاجتماعية، خصوصاً ذات الطابع الاقتصادي، سواء البحث أو السياسي، فالإلى جانب الفساد الاعتيادي الواضح، قد نجد استغلالاً "اقتصادياً" ربما لا يعتبره المجتمع فساداً وفقاً لمنظومته القيمية، كما نجد انحرافاً "سياسياً"، هو فساد فج بالمعايير الأخلاقية والتاريخية، لكن يُضطرُّ المجتمع إلى تقبله كمارسة سلطوية مقبولة ثقافياً، خصوصاً عندما "تتجاوز تكلفة مكافحته تكلفته الاجتماعية"، وتتعدد مستويات هذه الضرورة اجتماعياً ومؤسسياً، ما بين السوسيو-سياسية التي يحتم تجاوزها تغييراً سياسياً جذرياً، والسوسيو-اقتصادية التي يتطلب تجاوزها تغييراً اجتماعياً تاريخياً، كما تتضارب تلك الضرورات ما بين ضرورات الأنظمة والمجتمعات، حيث يكون الفساد أحياناً عقاراً ضرورياً لاستمرار الأنظمة، فيما هو سمٌّ قاتل للمجتمعات التي تحكمها تلك الأنظمة، وتكون النتيجة الحتمية انهياراً في المدى الطويل، وهو ما يبرز أهمية القضية وضرورة بحثها، خصوصاً في مجتمعات العالم الثالث، المُبتلاة بمتلازمة الفساد والاستبداد، فلا عجب في وصف رئيس البنك الدولي الفساد، بالعدو الأول للشعب⁽¹⁾.

وبطبيعة البحث، كبحث اقتصاد-سياسي، فإنه سيعتمد التحديد الموضوعي/الاجتماعي، فلا أهمية لتقييمات المجتمع الأخلاقية من عدمها، ولا تعنيه المطابقة في التجريم بين الفعل والفاعل، بل تحليل الفساد نفسه اجتماعياً، وتحليل أسبابه في السياق الإيراني موضوع البحث، فيتساءل البحث: إلى أي مدى يعاني المجتمع الإيراني دولةً وشعباً من الفساد؟ ما جذوره وأسبابه الأساسية؟ وهل هو نتاج مجرد انحرافات عرضية يُمكن معالجتها ضمن الإطار المؤسسي القائم؟ أم هو ميول هيكلية كامنة في صلب وطبيعة ذلك الإطار المؤسسي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً؟

ويبدأ البحث بمناقشة إشكالية التعريفات وتحديد تعريفه المُعتمد، ثم عرض نظري

مُوجز للتحليل الاقتصادي وسياسي لمشكلة الفساد، لبدأ بعدها بعرض عامّ لحالة الفساد في إيران، من خلال المؤشرات العالمية المُعترف بها، والدراسات السابقة المتعلقة بالحالة الإيرانية، يردفه بتحليل لأنواع الفساد الثلاثة في ثلاثة بنود متتالية، ويختم بخلاصة حول حدود وآفاق الإصلاح المؤسسي للفساد في إيران.

أولاً: تحديد مفاهيمي: الأوجه الثلاثة للفساد

يعكس أصل الاشتقاق اللغوي لكلمة فساد (Corruption) في اللاتينية، باعتبارها رشوة (Bribery) أو ضرراً (Damage)⁽²⁾، الاتجاهين الأساسيين في فهم ظاهرة الفساد، وهما الاتجاه "التجسدي" الذي يعرّف الفساد ويصنّفه بأشكاله وأساليبه، والاتجاه "الجوهرية" التي يعرّفه ويحدده بجوهره الأساسي وأثره العامّ، وهو ما سنراه في هذه المراجعة الموجزة لمفهوم الفساد.

وإذ تختلف تعريفات الفساد حسب المدخل أو المنظور، يلخص أولريتش أليمان خمسة مداخل عامة لتعريف الفساد⁽³⁾:

1- الفساد كمظهر للتدهور الاجتماعي: يعبر عن اضمحلال الأمم بفقدانها قيمها وإيمان أفرادها بها، ليزداد ظهوراً في أوقات الانهيار أو إعادة البناء.

2- الفساد كانهرف سلوكي: وهو مدخل فردي/رمزي واسع الانتشار، يرى الفساد خروجاً على التقليد الاجتماعي وقواعد اللعبة، بخروج الوكيل عن شروط تعاقد مع السيد، كخداع السياسيين للشعب، واستغلال المسؤول لمنصبه بالتعارض مع التزاماته، وفساد الموظف العمومي، إلخ.

3- الفساد كمنطق تبادل: وهو مدخل اقتصادي بحت تقليدي، يرى الفساد كعملية تبادل سوقية تقليدية لسلعة اقتصادية نادرة، قد تكون قوة أو ريعاً أو مورداً أو رخصة، إلخ، بين مَحْوَل بها وساع لها.

4- الفساد كنظام مُدرَكات مقيسة: وهو يتعامل مع ما يمكن إدراكه وقياسه من فساد، مع تقسيمه درجات لونية حسب طبيعته والاستجابة الاجتماعية له، فنجد فساداً أبيض يحظى بقبول اجتماعي واسع، وفساداً رمادياً أقلّ قبُولاً، لكن لا يشعر مرتكبه بكثير من الخطأ في ممارساتهم، وفساد أسود يُجمع القانون والمجتمع على إدانته.

5- الفساد كسياسات ظلّ: وهو خاصّ بالفساد السياسي أكثر من غيره، إذ يتعلق بسياسات الظلّ بعيداً عن أعين العامة، من عمليات وتحالفات وتمويلات قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، لكنها بالأساس تفتقر إلى الشفافية العامة والتقنين الرسمي بدرجات متفاوتة

ما بين الأبيض والأسود كالمذكور سابقاً، وهو ما يتعارض مع قيم الديمقراطية وحكم الشعب.

في المقابل أجمل أرنولد هايدنهايمر⁽⁴⁾ ثلاثة مداخل أكثر ملموسية في تعريف وتصنيف الفساد، هي: "فساد بحق الوظيفة العامة"، ينحرف فيه سلوك الموظف العام عن واجباته الرسمية لتحقيق مكسب أو مصلحة خاصة، و"فساد بحق السوق" يعمل فيه الموظف العام مستثمراً لموقعه الحكومي يهدف من ورائه إلى تحقيق أكبر مكسب خاص بغض النظر عن المصلحة العامة، و"فساد بحق المصلحة العامة"، يحدث ما دام حائز قوة ما قادراً على تصرفات معينة غير خاضعة للسيطرة، بحيث يحصل مكافأة خاصة بشكل يضر بالمصلحة العامة، وضمن تعريف وتصنيف ثلاثي مشابه، يسجل أرفيند جين⁽⁵⁾ ثلاثة أنواع من الفساد: "الفساد الكبير"، تستخدم فيه النخبة السياسية سلطتها السياسية المخولة إليها من الشعب في وضع سياسات اقتصادية وغيرها لمصلحتها هي والفئات الضيقة المرتبطة بها، على حساب الصالح العام للأغلبية، و"الفساد البيروقراطي"، يستخدم فيه المسؤولون والموظفون الحكوميون صلاحياتهم الإدارية والوظيفية في غير أغراضها الأصلية، لتحقيق مكاسب خاصة أو تلقي عمولات ورشوة، إلخ، وأخيراً "الفساد التشريعي"، المتعلق بتأثر السلوك التصويتي للمشرعين النيابيين بالرشوة والتمويلات وما شابه، لتحقيق مكاسب أو خدمة سياسات تحببها مجموعات مصالح بعينها.

وفي تعريف أكثر تجريباً وشمولاً يصف فيليب أوهارا الفساد بأنه "شكل من السلوك اللا أخلاقي أو العدوان الذي ينتج عن استغلال القوة لتحقيق مكاسب فردية أو جماعية على حساب الصالح العام"⁽⁶⁾، إنه بالمختصر جريمة ضد المصلحة الاجتماعية والثقة العامة وقواعد اللعبة.

ويؤخذ على كل نماذج التعريفات ومداخلها السابقة أمران، أولهما منهجي، هو وضعية التعريفات بانشغالها بمظاهر وتجسّدات الفساد لا بجوهره العام، وثانيهما تطبيقي، هو اقتصار معظمها على الفساد العام بأشكاله المختلفة من سياسي وبيروقراطي وتشريعي بما لا يغطي كامل الظاهرة، مما يعني انتماء هذه النماذج كافة إلى الاتجاه التجسدي/الرمزي بدرجات متفاوتة.

أما الاتجاه الجوهرية فيوسّع النظرة، خصوصاً بما يتسم به من موضوعية بطبيعته، فينتقل بتعريف الفساد من التجسّدات المظهرية إلى المعيارية العامة التي تتجاوز المظاهر والأشكال قديمها وجديدها من جهة، كما تتجاوز التحديدات الرمزية/الأخلاقية

إلى التحديدات الموضوعية/الاجتماعية من جهة ثانية، وتتجاوز التصنيفات الاعتبارية إلى شمول أشكال الظاهرة كافة، فيصبح الفساد هو "كل ممارسة لتحصيل ثمن دون تقديم قيمة موازية"، وهو ما يصحّ بالمعنى الاقتصادي الضيق، كما ينطبق بالمعاني الاجتماعية والسياسية الواسعة، باعتبار تعادل القيمة والتمن القانون الاقتصادي الأول، إنتاجاً وتوزيعاً وتبادلاً، ومعيار الكفاءة الاجتماعية العام، سياسة وثقافة!

إنه يشمل إذًا كل ممارسة ريعية تحقق مكسباً شخصياً لا اقتصادياً (أي دون مساهمة اقتصادية موازية⁽⁷⁾)، بما تعكسه تلك الممارسة الريعية من ضعف كفاءة من جهة، وتكلفة اجتماعية من جهة مقابلة، وباستبطان البعد الاجتماعي التاريخي الذي يصوغ توصيفات المجتمع القانونية والأخلاقية العامة، يصبح لدينا طيف واسع يضع الفساد والاستغلال والجريمة معاً في نموذج موحّد تتدرج ألوانه، وتتحرك تاريخياً في ذات الوقت، من "الاستغلال" بطابعه الاجتماعي الذي قد يدينه المجتمع أخلاقياً أو لا يدينه بدرجات مختلفة، دونما إدانة قانونية، إلى "الفساد" بطابعه المؤسسي بأشكاله المختلفة ودرجات إدانته المتعددة، وانتهاءً بـ"الجريمة" بطابعها العنيف مكتمل الأركان مؤكّد الإدانة، وتسمح فكرة الطيف الواسع بإدراك التداخلات الوسيطة بين المفاهيم الثلاثة، فمن الاستغلال أشكال متداخلة مع الفساد، ومن الفساد أشكال متداخلة مع الجريمة، كذا تسمح تلك الفكرة بوعي التطور التاريخي للمفاهيم، الذي ينقل بعض الممارسات من إحدى الدرجات إلى أخرى، أي من الاستغلال، إلى الفساد، إلى الجريمة، كالعبودية التي كانت استغلالاً مشروعاً ثم أصبحت جريمة في العصر الحديث، واندماج مالية الحاكم بمالية الدولة الذي كان عرفاً مقبولاً، ثم غداً فساداً بمعايير اليوم.

ومهما اختلفت التعريفات، فتقاربت أو تفارقت في جوهرها ومحتواها، فالمؤكد أن للفساد، بجوهره العام كهدر في الكفاءة الاجتماعية عموماً، ثلاثة وجوه اجتماعية:

أ- فساد هيكلي: هو الفساد على مستوى التنظيم الاجتماعي للإنتاج، أي الفساد المتأصل في التشكيل الاقتصادي الاجتماعي القائم، ونمط النمو المحرّك لها، مما يجعله فساداً هيكلياً بمعنى أنه لا يمكن التخلص منه في حدود تلك التشكيلة وذلك النمط، بل هو جزء منها ونتاج لآليات عملها، بحيث يمثّل شكلاً من الإهدار الاجتماعي المرتبط بمنطق عمل التشكيلة والنمط نفسه، لهذا فهو من الوجهة الرمزية، الاجتماعية/القانونية، لا يمثّل فساداً يعاقب عليه المجتمع وقانونه بمستوى تطوّرهما القائم (بل هو أقرب للاستغلال بمفهومهما)، وإن كان كذلك بالمعايير الرمزية للنظام العالمي السائد، وهو بالمعيار الموضوعي المتمثل في الإهدار في الكفاءة وترتيب تكلفة اجتماعية والمكسب

غير المُستَحَقَّ يمثل فساداً مكتمل الأركان، لكنه فساد أقرب للاستغلال المشروع ضمن مستوى تطوّر التشكيل.

ب- فساد مؤسسي: هو الفساد على مستوى الإطار المؤسسي للإنتاج، أي الفساد المتأصل في المؤسسات التي تدير التشكيل الاقتصادي الاجتماعي القائم، ونمط النموّ المحرّك له، أي مؤسسات السياسة والبيروقراطية والسوق، ورغم تجذّر بعض جوانبه في ذلك التشكيل، فإنه ليس حتمياً بذات درجة سابقه، كما أنه فساد مُفَرَّر ومرفوض اجتماعياً حتى بمعايير المجتمع المعنيّ بذلك التشكيل، فيعاقب عليه المجتمع والقانون إذا امتلك القدرة على ذلك، وهو يعادل ما يُعرف في دراسات الفساد التقليدية بـ“الفساد الكبير”.

ج- فساد عَرَضِيّ: مرتبط بالممارسات الفردية العشوائية، وإن اتخذت أبعاداً واسعةً ترتقي إلى مستوى الظاهرة، فتظلّ ممارسه فرد لا مؤسسة، وهو الفساد الأقرب اشتباكاً مع الجريمة بمعناها الضيق، وهو مرفوض اجتماعياً كفساد واضح المعالم يعاقب عليه القانون والمجتمع من حيث الأصل بوضوح لا لبس فيه (إلا إذا تَسَامَح معه لصغر شأنه وتعاطفاً مع متعاطيه)، وهو عَرَضِيّ لأنه ليس من جوهر وجود التشكيل ومؤسساته، ولأنه نتاج للفساد الكبير واستجابة مباشرة له (أثر المثل والتوقعات) وغير مباشرة (أثر الحوافز والتداعيات).

وتتمثل أهمية ذلك التمييز في معرفة جذور كل نوع أو وجه، وحدود كل سياسة في مكافحته، فالفساد الهيكلي مثلاً لا يُقاوم بالقانون، بل يلزمه تغيير اجتماعي شامل، فيما يلزم الفساد المؤسسي إعادة صياغة شاملة لمؤسسات المجتمع، خلافاً للفساد العَرَضِيّ مثلاً الذي يمكن تقليصه بإدارة كفاءة وحكم قانون وتحسين للأوضاع الاقتصادية، فالتمييز بين وجوه الفساد المختلفة يفيد في رسم سياسات مواجهتها الاستراتيجية والتكتيكية.

ثانياً: مُوجَز نظري: الاقتصاد السياسي للفساد

رغم تعقّد ظاهرة الفساد، توجد أربع حقائق نمطية (Stylized facts) عن الفساد عالمياً، تشكل أرضية للاتفاق ومنطلقاً للتحليل بين معظم الاجتهادات، هي⁽⁸⁾:

يرتبط مستوى الفساد المُدرَك عكسياً بمستوى التطور الاقتصادي.
فساد الشركات الكبرى والقطاع المالي أكثر وضوحاً في الدول المركزية في النظام العالمي.
كان بعض القطاعات والدول أكثر تمركزاً في مشهد الفساد من غيره.
يفاقم الفساد أوضاع التفاوت الاجتماعي التي تحفز لمزيد من الفساد بدورها في علاقة جدلية.

وبالنظر في شروط الفساد المُجمع عليها⁽⁹⁾، من: قوة تمييزية، وريع، وضعف كوابح، نجد منطقية في الحقائق الأربع المذكورة، ضعف التطور الاقتصادي يرتبط بارتفاع حصة الريع وضعف الكوابح في الاقتصاد، كذا يتمتع بعض القطاعات بسمات خاصة تيسر ما سبق، أما التفاوت الاجتماعي والشركات الكبرى فبذاتهما يعكسان تفاوت القوى التمييزية وتفشي الريع في الاقتصاد، فضلاً عن عملية التعزيز الذاتي للفساد.

ورغم تعدد الخطوط النظرية للتحليل الاقتصادي وسياسي للفساد، فإنها تجتمع بصفة عامة في أربعة خطوط رئيسية:

1- السعي للريع⁽¹⁰⁾: هو مدخل عام ينطبق على الدول المتقدمة والمتخلفة، يتمحور حول دفع الريع الناتجة موارد طبيعية أو سياسات تدخل حكومي، للممارسات الريعية غير المنتجة والصراعات على تلك الريع بين المجموعات المختلفة من اللاعبين الاقتصاديين والسياسيين، وهو ما يشمل ممارسات مشروعة وغير مشروعة، يجمع بينها معيار الفساد الأساس، وهو الهدر في الكفاءة الاجتماعية وترتيب تكلفة اجتماعية غير ضرورية، وإن كانت لا تشمل في مظاهره كافة، ولا تصل بآثارها السلبية إلى مستواه⁽¹¹⁾.

2- الدولة الريعية⁽¹²⁾: هي حالة ريعية خاصة، تتعلق بالدول الغنية بالموارد الطبيعية خصوصاً، وترتبط بما يُعرف بـ“مسار الموارد”⁽¹³⁾، إذ تصوغ تلك الموارد نمط النمو كله بالطابع الريع، ومعه توفر للدولة موارد ريعية تتسبب في تخلفها السياسي من جهة، وبحفز ممارسات السعي للريع سائلة الذكر من جهة أخرى، وكلاهما يدعم تفاقم الفساد المؤسسي، خصوصاً لو عانت الدولة من ضعف مؤسسي يفتح الباب لهذا السبيل⁽¹⁴⁾.

3- الدولة الكوربوراتية⁽¹⁵⁾: هي الأكثر بروزاً في الدول الطرفية ما بعد الاستعمارية، حيث غياب مؤسسات التمثيل الشعبي الحقيقية، بل واحتكار جهاز الدولة لها، وهي حالة أكثر تعقيداً من الدولة الريعية، تتفاعل فيها مخلفات التراكم التاريخي للدولة الشرقية، مع تنوعات وتشكيلات من الشعبوية والدولية والبريتورية، مع حالة ريعية عامة (بتفاعل مسار الموارد مع ميراث تاريخي وتبعية طرفية وتعميم محاسبي بيروقراطي لممارسات السعي للريع، إلخ⁽¹⁶⁾)، لتنتج دولة يتشابك فيها الفساد السياسي بالبيروقراطي والسوقي، بحيث يصبح الفساد نفسه مُكوّناً من مُكوّنات النظام السياسي، وأساساً لاستمراره.

4- النظم المفتوحة والنظم المغلقة⁽¹⁷⁾: هو مدخل يُقرّ التوزيع الريع كعابدة مع كبح العنف، بحيث تتجنب الدول الانزلاق في دوامات العنف وعدم الاستقرار، بإرضاء الفئات القادرة على التسبب بهم في توزيعات ريعية، مما يجبر هذه الدول على اعتماد نمط من الوصول المقيّد إلى الموارد والسلطة، أي القوة التمييزية والريع المكتسبة

بطبيعة الحال، وذلك في مقابل النظم المفتوحة التي تتيح الوصول الحر إلى الموارد، وهي، بصيغة أخرى، الدول الديكتاتورية الاحتكارية المتخلفة مقابل الدول الديمقراطية التنافسية المتقدمة، مما يعني اعتراف المدخل بالفساد كمكون هيكلي/طبيعي للأنظمة المقيدة.

ويتماشي التسلسل السابق للمداخل جزئياً مع تسلسل درجات الفساد المذكورة أعلاه، من الفساد العَرَضِيّ إلى المؤسسي فالهيكلي، كما أنه لا شك في وجود حالات من التداخل والتشابك، الكبير أحياناً، بين تلك المداخل الأربعة، ممّا يجعل من المفيد الاستفادة منها جميعاً في تحليل الفساد في الحالة الإيرانية، وفقاً للتحديدات المفاهيمية المذكورة آنفاً.

ثالثاً: مؤشرات الحالة العامة للفساد في إيران

رغم ما يعيب المؤشرات كافة المعروفة في قياس الفساد من اقتصرها على الفساد العامّ دون الخاصّ، وبالطبع عدم تمييزها بين أنواعه وفقاً للتصنيف المفاهيمي المذكور سابقاً، فإنها تصلح كمؤشرات اتجاهية على الحالة العامة للفساد، لكون العلاقة بين الفساد العامّ والخاصّ، والهيكلي والمؤسسي والعَرَضِيّ، في الغالب علاقة طردية، سواء لارتباط كثير من ممارسات الفساد العامّ بتعاملات مع القطاع الخاصّ، أو لتشارك الاثنين مناخاً واحداً يحفزهما، لكون الفساد الخاصّ يصبح أسهل في أوضاع انتشار الفساد العامّ، حتى في الممارسات غير التفاعلية بينهما.

وقد احتلّت إيران المرتبة 138 من إجمالي 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2018م، مُسجّلة 28 من 100، بما يضعها ضمن الثلث الأدنى من المؤشر، ودون المتوسط العامّ للمؤشر البالغ 43، إذ تراوح تسجيلها على المؤشر عبر مُجمَل سنوات إصدار المؤشر بين 23 و33 فقط⁽¹⁸⁾، وهو ما يعكس ارتفاع منسوب الفساد العامّ في إيران، كما يتأكد بمؤشرات إيران الضعيفة في حكم القانون والديمقراطية⁽¹⁹⁾، وهي العلاقة التي تؤكدُها منظمة الشفافية الدولية صاحبة التقرير، وأثبتته في بيانها الإعلاني عن التقرير بقولها: "كشف التحليل المقارن للبيانات المتعلقة بالديمقراطية في العالم عن وجود علاقة (عكسية) بين انتشار الفساد ومستوى الديمقراطية، إذ حصلت الديمقراطيات الكاملة على معدّل 75 درجة في مؤشر مدركات الفساد، في حين سجّلت الديمقراطيات المعيبة معدّل 49 درجة، وسجّلت الأنظمة الهجينة، التي يشوبها بعض التوجهات الاستبدادية، معدّل 35 درجة، وكان أضعف معدّل من نصيب الأنظمة الاستبدادية التي سجّلت نحو 30 درجة فقط في مؤشر مدركات الفساد"⁽²⁰⁾، ونرى من المذكور كيف تخلف تسجيل إيران على مؤشر مدركات الفساد لما دون متوسط تسجيل الأنظمة الاستبدادية.

وبشكل أكثر ملموسية، ترتفع ممارسات الفساد بشكل خاص في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامّة الإيرانية، فيُورد رشيد يلوح في ورقة تحليل سياسات⁽²¹⁾ نماذج لممارسات فساد تورّط فيها بعض كبار الساسة والمسؤولين الإيرانيين، ناقلاً عن تقرير للبرلمان الإيراني وجود 4500 ملف مخالفات مالية وإدارية لمؤسسات وشخصيات حكومية عام 2009م، وكاتجاه عامّ عبر فترة طويلة نسبياً، يذكر يد الله دادجر وروح الله نزارى ارتفاع عدد قضايا الفساد من 8792 قضية إلى 256990 قضية بين عامي 1984 و2010م، بما يعني تضاعفه 29 مرة في 26 عاماً! وهو ما توازى مع تراجع في مرتبة إيران على مؤشر الفساد من المرتبة 88 إلى المرتبة 173 بين عامي 2004 و2009م⁽²²⁾!

وفي دراسة أوسع نطاقاً لمايح الشمري وحسين عويش حول العلاقة بين الحكمة العامّة والنمو الاقتصادي في إيران⁽²³⁾، نجد ضعفاً عاماً في المؤشرات الفرعية كافة المكوّنة لمؤشر الحكمة، وتأخراً في مكانة إيران الدولية فيها كلها تقريباً خلال الفترة 1996-2013م، بحيث كانت كلها خلال الفترة كاملة، كما مؤشرها الإجمالي، في المنطقة السلبية من نطاقاتها، وتشمل مؤشرات: «إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد»، وبحيث سجّلت على التوالي عام 2013م: -1,600، -1,269، -0,697، -1,500، -0,983، -0,680، كما سجّل المؤشر العامّ للحكومة -1,122 في ذات العام، وتعكس هذه المؤشرات الطبيعة المؤسسية للفساد في إيران.

وكأمثلة قطاعية، يقدر مسؤولون حكوميون أن أكثر من 60% من تجارة إيران الخارجية تتمّ بعيداً عن قواعد التنظيم الحكومية، وأن عدد الموانئ غير القانونية قد يتجاوز مئتي ميناء، وأن قيمة السلع المهربة سنوياً قد تتجاوز 9,5 مليار دولار⁽²⁴⁾، وهو ما تدعّمه إحصائية لمنظمة أبحاث الأسواق السوداء ببلوغ عائدات الفساد السنوية في إيران 10,64 مليار دولار⁽²⁵⁾، وتصل تقديرات بمتوسط نسبة التهريب إلى 13% من مجمل التجارة الخارجية عبر الفترة 1970-2002م⁽²⁶⁾، ويذكر تقرير لـ“نيويورك تايمز” أن الفساد والمحسوبية في القطاع المصرفي الإيراني قد أسهما في الاحتجاجات أواخر عام 2017م، لِمَا سبّباه من تدمير لمُدخّرات آلاف المواطنين، وكيف انتقد عديد من كبار المسؤولين الإيرانيين القطاع، الذي قدّم كثيراً من قروضه الكبيرة المتعثرة لعملاء متنفذين ذوي ارتباطات داخلية وحكومية، مما تسبّب مع غيره من ممارسات غير كفّاءة في هشاشة القطاع مالياً⁽²⁷⁾.

كذلك قدّر تقرير حول عائدات النفط الإيراني، من خلال مصفوفة الحسابات

الاجتماعية، مُجمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة لبضع فضائح وقضايا فساد، كقضية زنجاني الشهيرة، خلال فترة أحمد نجاد الرئاسية (2005-2013م)، بما بلغ 542 مليار دولار تقريباً⁽²⁸⁾، فيما بلغت الآثار الاقتصادية المباشرة لقضية زنجاني وحدها نحو 2,7 مليار دولار⁽²⁹⁾، وتصل تقديرات إسحاق جهانغيري، نائب الرئيس الإيراني حسن روحاني، الإجمالية لحجم الفساد المالي في إيران إلى نحو 170 مليار دولار فقدت من صندوق التنمية الوطنية، بما يعادل نصف الموازنة الإيرانية تقريباً⁽³⁰⁾.

وكعيئة أخرى على حجم وأثر ذلك الفساد، يوثق "مركز توثيق حقوق الإنسان في إيران" بلوغ إجمالي تكلفة ست من كبرى قضايا الفساد والاختلاسات في إيران أكثر من 17,7 مليار دولار بين عامي 2011م و2015م، بما يمكن أن يمول -حسب الجغرافيا التوثيقية- أكثر من 150 ألف منحة دراسية، أو 893 ألف فصل دراسي، أو 127 ألف سرير في مستشفى، أو 435 ألف منزل جديد، كأثلة لخسائر الفساد على صعيد الحقوق الإنسانية والاجتماعية⁽³¹⁾.

رابعاً: الفساد الهيكلي: الفساد السوسيو-اقتصادي الضروري في النمط الريعي الإيراني

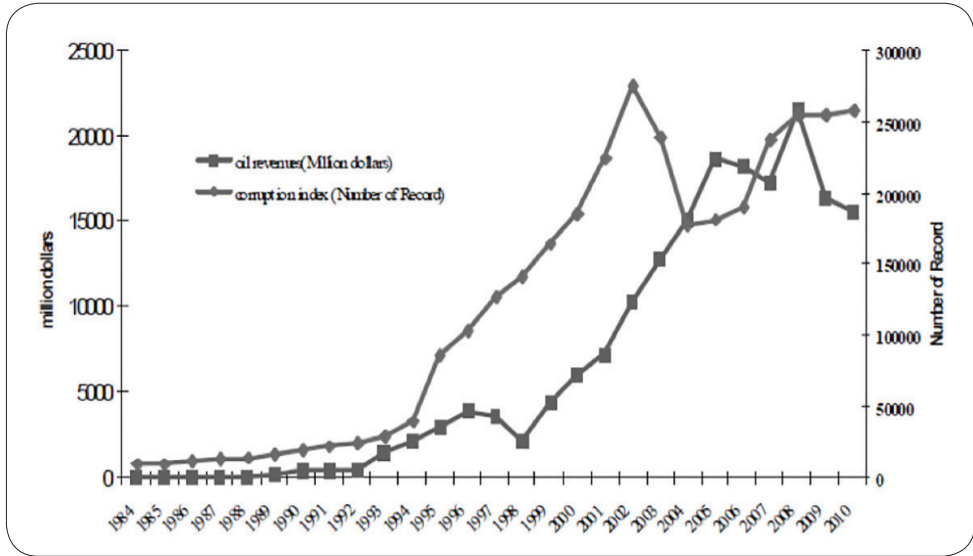
هو الفساد المرتبط بالتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية ونمط النمو، بحيث يكتسب طابعاً هيكلياً يتعدّد التغلب عليه دون تجاوز للتشكيلة والنمط على ما سبق بيانه، وبالنظر في التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية ونمط النمو الإيراني، نجد تشكيلة رأسمالياً شبه صناعي طرفي، يحكمه نمط نمو ريعي تسيطر عليه الموارد النفطية، بحيث يصعب تأسيس دولة مؤسسات ديمقراطية من جهة، وتصبح الريع الكوربوراتية حتمية سوسيو-سياسية من جهة أخرى.

وهو ما يتجلى في التكوين القطاعي للاقتصاد الإيراني عام 2017م، إذ تبلغ نسبة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 12%، والصناعة الاستخراجية 9%، والزراعة 10%، ليبقى للخدمات 65% منه، مع غلبة الاتجاه إلى التخلف الهيكلي، بتدهور الصناعة بمجملها من إجمالي 44% من الناتج عام 2010م، وزيادة الزراعة والخدمات من 6% و 51% منه على التوالي في نفس العام⁽³²⁾، وهو ما يعكس تفاعل "مسار الموارد" بغلبة الموارد النفطية والصناعة الاستخراجية على الاقتصاد كطابع هيكلي، مع العقوبات والحصار الدوليين كمحدد سياسي، بحيث تدهورت الصناعة الاستخراجية المحاصرة، ودونما زيادة في الصناعة التحويلية، وتورّم مرضي سابق لأوانه في الخدمات.

هذا الهيكل القطاعي يجعله اقتصاداً يستحق بالكاد وصف الاقتصاد "شبه الصناعي"، في ضوء المستوى التنموي لإيران كبلد كبير الحجم سكانياً منتمياً إلى مجموعة الدخل "المتوسط-المرتفع"، لا يمكنه الاعتماد على الخدمات اقتصادياً، ولا تبني استراتيجية ذات توجه خارجي تنموياً، في الأجل الطويل، ويؤكد هذا الوصف مؤشّر "التعقيد الاقتصادي"، الذي يقيس درجة تنوع الاقتصاد قطاعياً وسلعياً كمؤشر على درجة تطوره، فنجد إيران في المرتبة 118 من إجمالي 128 دولة بحثها المؤشر عالمياً، والخامسة عشرة من إجمالي ست عشرة دولة غطاها المؤشر على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي مرتبة شديدة التأخر جعلتها في نهاية المؤشر، لتسبق بالكاد ليبيا على مستوى المنطقة. وآخر دولة على المؤشر بعشر مراتب، وذلك بقيمة -1,229 للمؤشر، ضمن مجموعة الدول المنتمية إلى الجانب السلبي منه⁽³³⁾، وهو الأمر الذي لا يعكس فقط التخلف الاقتصادي، بل كذلك التخلف المؤسسي، الذي يعزّز حالة الفساد العامّة في الاقتصاد والدولة، وهو ما أثبتته دراسة دومينيك هارتمان وزملائه⁽³⁴⁾ عن العلاقة بين التعقيد الاقتصادي والمؤسسات واللامساواة، إذ أكّدت ارتباط التعقيد الاقتصادي والتنوع السلعي باحتوائية المؤسسات وتوزيع السلطة، الذي تدعمه بصورة أعمّ دراسة أسيموجلو وروربنسون⁽³⁵⁾ بتأكيد ميل الاقتصادات المستقلة حديثاً عن الاستعمار، التي كانت -واستمرت في معظم الأحيان- متخصصة في عدد محدود من السلع الزراعية والمعدنية، لامتلاك توزيع غير متوازن للسلطة السياسية والثروة الاقتصادية ورأس المال البشري، وهو الوضع في إيران ما قبل الثورة وبعدها، حيث لا تزال معتمدة كثيراً على عائدات النفط، إلى حدّ الترابط بين أداء القطاعين النفطي وغير النفطي، والاعتماد القوي للأخير على الأول، بما يجعله نمط نموّ مدفوع بالموارد⁽³⁶⁾.

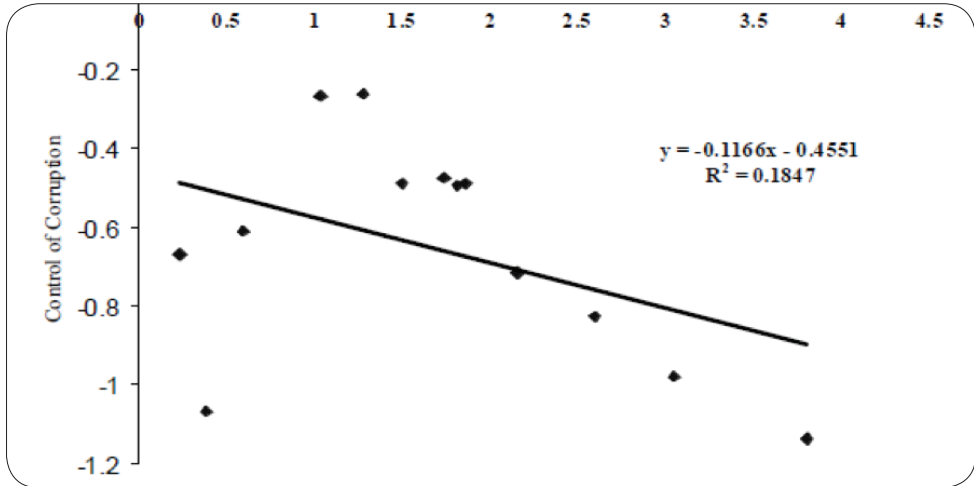
وتمثّل عائدات النفط نسبة كبيرة من صادرات إيران ومالياتها العامّة ونتاجها الإجمالي، فبلغت عام 2002/2001م، بعد أكثر من عقدين من الثورة، أكثر من 80% من مكاسب البلد من النقد الأجنبي، ونحو 60% من إيرادات الحكومة، و34% من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁷⁾، وهو الوضع الذي تحسّن مؤقتاً وقليلًا قي الآونة الأخيرة، لكن ظلّ داخل ذات الإطار تقريباً⁽³⁸⁾، مما يعزّز ريعية الاقتصاد والدولة، ويوفّر مزيداً من شروط وحوافز الفساد، من إمكانيات القوة التمييزية والضعف المؤسسي والريع الاقتصادي، ويؤدّي من ثم إلى تفاقم ممارسات الفساد، كما يظهر في الشكل البياني (1).

شكل (1): عائدات النفط ومؤشر الفساد في إيران خلال الفترة 1984-2010م⁽³⁹⁾

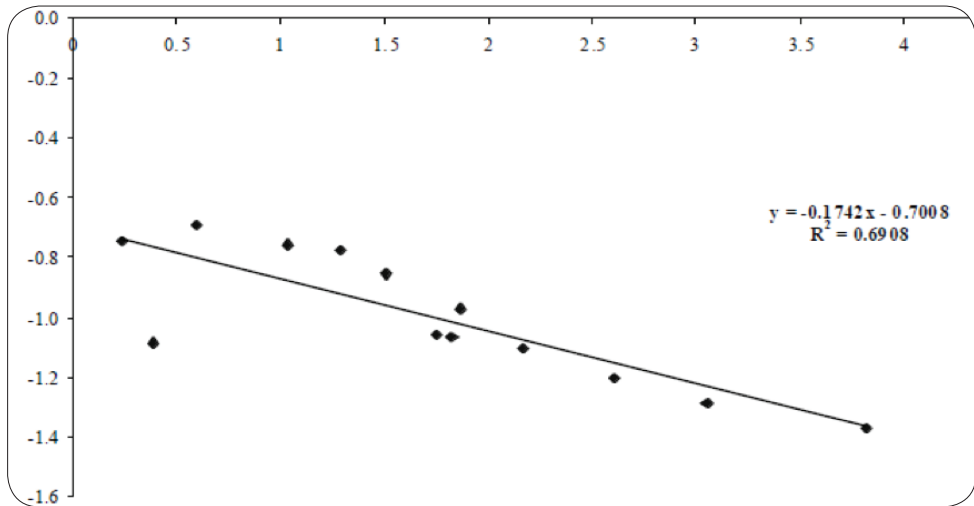


ويظهر في الشكل كيف تزامن ارتفاع كل من إيرادات النفط وعدد قضايا الفساد كاتجاه عامّ عبر الفترة، بزيادة الأولى من 140 مليون دولار إلى 15582 مليون دولار بين عامي 1984 و2010م، وزيادة الثاني من 8792 إلى 256990 قضية خلال نفس الفترة، بما يعكس علاقة إيجابية بينهما، وهي العلاقة التي تتأكد بالوجه الآخر للعملة، المتمثل في العلاقتين المقابلتين، عكسيّتي الاتجاه بين عائدات النفط من جهة، ومدى السيطرة على الفساد والحكم الصالح من جهة أخرى، كما يظهر بالشكلين (2) و(3)، وكما تؤكد الدراسة القياسية التي انتهت إلى أن زيادة بنسبة 1% في عائدات النفط تؤدي إلى زيادة بنسبة تتراوح بين 15% و43% في الرشوة والاختلاس وقضايا الفساد بصفة عامة، وأنه باستبعاد المكوّن النفطي من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض مقدار الفساد في الاقتصاد⁽⁴⁰⁾، وهي العلاقات التي تؤكدّها دراسات مقطعية أوسع نطاقاً مكانياً وزمنياً (وصل بعضها إلى دراسة 124 دولة خلال الفترة 1980-2004م)، بدعمها العلاقة الإيجابية بين وفرة الموارد الطبيعية وارتفاع مؤشرات الفساد⁽⁴¹⁾.

شكل (2): عائذات النفط والسيطرة على الفساد في إيران خلال الفترة 1996-2011م⁽⁴²⁾



شكل (3): عائذات النفط والحكم الصالح في إيران خلال الفترة 1996-2011م⁽⁴³⁾



بصفة عامة، يمنع كلٌّ من هذا الضعف التصنيعي والطابع الريعي، والتخلف الاقتصادي بعامة، إمكانيات التطور المؤسسي والحكم الديمقراطي، ولا غرابة في غياب السوق التنافسية وضعف مؤشرات الحوكمة في إيران، وبالتبعية غياب الأرضية الضرورية لسيادة معايير الكفاءة التخصيصية والتوزيعية وتوازن القيم والأثمان اقتصادياً (أي غلبة

الدخل الاقتصادي على الشخصي)، بما يعني تفشي مظهرات الفساد المختلفة، والذي يتخذ طابعاً هيكلياً هنا، لارتباطه بالتشكيل الاقتصادي ونمط النمو، على مستوى قوى وعلاقات الإنتاج الأكثر عمقاً ورسوخاً من مستوى المؤسسات والحوافز المكونين للإطار المؤسسي، وبحيث يتطلب الأمر تحولاً تنموياً/سوسيو-اقتصادياً شاملاً لتجاوز هذا النوع من الفساد.

خامساً: الفساد المؤسسي: الفساد السياسي-الإداري المكمل للنمط الريعي الإيراني

هو الفساد المرتبط بالإطار المؤسسي للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، الذي يتكون من ثلاث مؤسسات أساسية، هي مؤسسات السياسة والبيروقراطية والسوق، فهو جزء من آليات العمل، لا خروج عليها، ولو تعارض ظاهرياً مع القوانين والأخلاقيات المعلنة والمُعتمدة اجتماعياً، مما يجعله يكتسب طابعاً مؤسسياً، يجعل الريوع المكتسبة منه مشروعة "عملياً"، وهدر الكفاءة الناتج عنه تكلفة "سياسية" لبقاء النظام القائم، فيتعدّر التغلب عليه دون تجاوز للمنظومة السياسية-الاقتصادية القائمة، لكون تكلفة مواجهته ترتفع لمستوى التهديد بالعنف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

واتساقاً مع تعمق مسار الموارد على مستوى التنظيم الاجتماعي للإنتاج، أو التشكيل الاقتصادي الاجتماعي على ما سبق ذكره، أخذت الدولة الإيرانية على مستوى الإطار المؤسسي طابعاً ريعياً متزايداً، خصوصاً مع كونها مالك الريع الأول⁽⁴⁴⁾، لينطبق عليها شكل الدولة في ظل النمط الريعي، الذي يميل غالباً إلى أن يصبح دولة أوليغارشية تشر ريوع الموارد لتعزيز المصالح الفئوية على حساب السياسة الاقتصادية المتناسكة والرفاهية الاجتماعية طويلة الأجل⁽⁴⁵⁾، فتتمّ التضحية بمعايير الإدارة الرشيدة وإهدار الكفاءة الاجتماعية لصالح التوازنات السياسية والمصالح الفئوية للمجموعات القوية المكونة للأوليغارشية الحاكمة، وتكتسب هذه الممارسات الفاسدة طابعاً مُمأسساً راسخاً من جهة مشروعيتها العملية، ومن جهة تحولها إلى شرط لاستقرار النظام السياسي من جهة أخرى، ليغلب مع تحول الحالة الريعية الخاصة إلى ريعية عامة⁽⁴⁶⁾ واستدخال تغييرات نيوليبرالية، التحول من الشعبوية الراديكالية إلى الكوربوراتية المحاسبية، كما حدث بعيد من الدول العربية في الثلث الأخير من القرن العشرين⁽⁴⁷⁾، مما يتجلى في الحالة الإيرانية في هيكل السلطة الثنائي اجتماعياً من الفئتين الوظيفيتين، الدينية والعسكرية، والمتعدد الأقطاب سياسياً، حتى إنه جعل إيران "واحدًا من البلدان النادرة في العالم بجيشين رسميين (الجيش التقليدي والحرس الثوري)، ونظامين قضائيين (العادي والثوري)، وست مؤسسات تشريعية مركزية"، فيما يرى آخرون أن مراكز

السلطة أكثر شخصانية من ذلك، حتى إنها تتكون كدولة من خمسة أقطاب ومراكز سلطة، تتمحور حول أشخاص ومجموعات، ويسيطر كل منها على موارد مالية وقوى عسكرية ووحدات استخبارات وعلاقات خارجية ودعم مراجع دينية، كافية لتجعل كلاً منها دولة داخل الدولة⁽⁴⁸⁾!

وفيما يوفرّ الاتساع الكبير للقطاع العامّ، ونظام الشركات الكبرى في عمومها، في الاقتصاد الإيراني إمكانيات واسعة للفساد المؤسسي، خصوصاً في ظل تلك الحالة من التخلف الهيكلي للاقتصاد والمؤسسي للدولة، ببلوغه نحو 85% من الاقتصاد (2013م)⁽⁴⁹⁾، بما يوفرّ من قوة تمييزية كبيرة للبيروقراطية واستهداف واسع من القطاع الخاصّ، فإن اتساع القطاع غير الرسمي، ببلوغه 19% تقريباً (2016م)⁽⁵⁰⁾، يمثل تمظهرًا ونتيجةً، إلى جانب كونه رافداً آخر لذلك الفساد المؤسسي، لكونه يشجع ممارسات عديدة خارج التوجيه الاجتماعي المنضبط لاستخدام وتوزيع الموارد، بالإضافة إلى الإمكانيات الاحتكارية العديدة ضمن منظومة كوربوراتية محاسبية، سواء في صفقات الفساد الأسود التي تتمّ بالمخالفة الصريحة للقوانين والأعراف، أو ممارسات الفساد الرمادي والأبيض التي لا تتعارض بالضرورة مع القوانين، لكنها تسبّب هدراً في الكفاءة العامّة وتفاقماً للتكاليف الاجتماعية، بالممارسات الاحتكارية البيروقراطية عمومًا، والريعية خصوصًا، في ظلّ الدول الريعية التي تميل إلى محاباة مسؤوليها وموظفيها ودوائرها السياسية⁽⁵¹⁾.

وبانتهاك هذا الفساد المؤسسي للمؤسسات الثلاث الرئيسية، السياسة والبيروقراطية والسوق، فإنه يتجلّى في الديكتاتورية مقابل الديمقراطية (بانتهاك الوكيل/الحاكم لعقد تمثيله السياسي، مع السيد/الشعب)، والفساد البيروقراطي (بالانحراف الإداري وضعف المنظومة القانونية والحكومية وتضخم الإنفاق الوظيفي)، والفساد الاقتصادي (بغلبة الأوضاع الاحتكارية والسعي للريع والتهرب الضريبي وتوسّع الاقتصاد غير الرسمي)، وكلها ممارسات تهدر الكفاءة العامّة وتزيد التكاليف الاجتماعية بأشكال مباشرة وغير مباشرة، مما لسنّا في معرض تحليله⁽⁵²⁾.

سادسًا: الفساد العرَضِيّ: الفساد الفردي والجريمة الاجتماعية في إيران

لا يمثّل هذا النوع من الفساد نوعاً مستقلاً من حيث جذوره، فهو ليس منفصلاً بأسوار صينية عن النوعين السابقين في أشكالهما المختلفة، لكنه ينتج عنهما بفعل "التعزيز الذاتي"، إذ يخلقانه بقنوات مباشرة (أثر المثل والتوقعات بسيادة القناعة بحالة فساد عامة في المجتمع) وقنوات غير مباشرة (أثر الحوافز والتداعيات نتاج أوضاع الفقر

والظلم والتفاوت والاحتكار)⁽⁵³⁾، والفارق الرئيسي بينه وبينهما أنه الوحيد الممكن علاجه جزئياً في حدود التشكيل الاقتصادي-الاجتماعي والنظام السياسي القائم، فهو فساد فردي يظهر استجابةً من الأفراد للثغرات العَرَضِيَّة والأوضاع غير المُرضِيَّة، خلافاً للفساد الكبير بنوعيه السابقين، حيث ”النظام نفسه فاسد“، وهكذا يمكن معالجة هذا النوع من الفساد ضمن النظام، ولا يبقى منه دون معالجة، اتساقاً مع القانونية العامَّة كغيره، سوى الجزء الذي تتجاوز تكلفته معالجته تكلفته الاجتماعية (وذلك لانخفاض الأخيرة لا لارتفاع الأولى كما هو الحال بالنسبة إلى الفسادين الهيكلي والمؤسسي)، وهو ما تؤكد ملاحظة ضعف انتشار الفساد الصغير في الدول الغنية المتقدمة مقارنةً بالدول الفقيرة المتخلفة⁽⁵⁴⁾.

وقد أطلقنا عليه وصف ”العَرَضِيّ“، لأنه لا ينتج مباشرة عن الأوضاع الجوهرية سائلة الذكر، ولأنه بذاته عَرَضٌ للفساد في المجتمع، فهو ينتج عن إدراك الأفراد لغلبة الفساد في المجتمع، ووعيهم بمكاسبه المحتملة، وحيث يؤدي استئراء الفساد إلى⁽⁵⁵⁾:

(1) صعوبة وضعف احتمالية العقاب الفردي.

(2) اتساع سوق الفساد بكثرة المتعاملين فيها، ومن ثم سهولة وأمان تلك المعاملات.

(3) ارتفاع مكافأة السعي للريع المشروع وغير المشروع، مقارنة بمكافأة زيادة الأعمال، فضلاً عن أثر الضعف المؤسسي العارض بسبب أي أوضاع انتقالية كأوضاع الانهيار السياسي والتحويلات النيوليبرالية أو حتى حالة شبه التصنيعية عموماً⁽⁵⁶⁾، أو الأصيل بسبب ضعف كفاءة المؤسسات أو التسييس المفرط للبيروقراطية بفعل الفساد السياسي في دول العالم الثالث الشمولية⁽⁵⁷⁾، ومن الواضح أن إيران تجمع بين الوضعين السابقين بنسب متفاوتة⁽⁵⁸⁾، وبشكل يفسر موقعها المتأخر على مؤشرات الفساد المختلفة، وتؤكد العلاقة الإيجابية التي أُثبتت إمبريقياً بين الفسادين الكبير والصغير⁽⁵⁹⁾.

ويعكس مؤشر الجريمة العالمي وجهاً آخر للفساد العَرَضِيّ في المجتمع، ورغم شموله وجوهاً أخرى من الانحرافات البعيدة عن الفساد بمعناه المُحدد وبمظاهره المُتعارف عليها، فإنها تتصل بالفساد من وجهتي اتصاله بالظروف التي خلقتها والآثار التي ترتبت على الكفاءة العامَّة والتكاليف الاجتماعية عبر قنوات الآثار المباشرة والحوافز والتوقعات، إلخ، فضلاً عن كونها امتداداً للظروف الثلاثي المذكور سابقاً (الاستغلال - الفساد - الجريمة)، وهنا نجد إيران تحتل المرتبة 39 من إجمالي 118 دولة غطاها المؤشر عام 2019م، بقيمة 49,33 التي تنتمي إلى الفئة متوسطة الجرائم، بتحسُّن طفيف من قيمة 51,86 ضمن ذات الفئة عام 2012م⁽⁶⁰⁾.

كذلك تعطينا الأعمال الفنية والمشتبكون معها في إيران صورة عن شعور متزايد باستشراء الفساد في المجتمع، فيتناول فيلم "رجل نزيه" كيف أصبح الفساد طريقة حياة يومية غير منفصلة عن الفساد السياسي، ممَّا رتَّب عقوبات ضدَّ مخرجه محمد رسولوف⁽⁶¹⁾، ويعرض فيلم "رجم ثريا" فساد رجل دين قليل الأهمية⁽⁶²⁾، وعلى مستوى أكثر مباشرة برز مصطلح "الأموال القذرة" في الأوساط الثقافية والفنية الإيرانية كإشارة إلى ممارسات استثمار ضارة وغسل أموال أحياناً في القطاع⁽⁶³⁾، كما تحدَّث الممثلتان الإيرانيتان شهرزاد كمال زاده وبرستو صالحی عن تفشّي الفساد المهني والأخلاقي في الوسط السينمائي⁽⁶⁴⁾.

كذلك يعكس استطلاع رأي لأسباب وآثار الفساد⁽⁶⁵⁾، بين صفوف أكثر من 150 طالب دراسات عليا إيرانيًا، شعورًا بتفشّي الفساد وعموميته، برجعهم أصوله إلى أسباب هيكلية ومؤسسية في أغلبها، لا أخلاقية ولا نفسية بالأساس، وتأكيدهم الفقر والحالة الاقتصادية بعامة كأهم آثاره، بما يؤكد رسوخ القناعة بتغلغل الفساد في الحياة اليومية، حيث أكثر نطاقات ظهور الفساد العرَضِيّ وآثاره على الأوضاع الاجتماعية فجاجة.

سابعًا: حدود الإصلاح المؤسسي في إيران

بعد هذا المسح الموجز للإطار الاقتصادي-سياسي للفساد في إيران، وبعد تحديد معنى الأخير جوهرياً وتصنيفه نوعياً، يمكننا استنتاج الحدود الموضوعية للإصلاح المؤسسي لمشكلة الفساد في إيران، في ضوء ما أرساه البحث من فهم للفساد كظاهرة موضوعية، تتضمن جزءاً ضرورياً لا يمكن التخلص منه ضمن الأطر القائمة سوسيو-اقتصادياً وسوسيو-سياسياً، ومن الواضح وفقاً للخطة النظري الشمولي، البنيوي التاريخي، للبحث، الترابط الوثيق بين أنواع الفساد الثلاثة، بحيث يصعب كثيراً الفصل بينها من الوجهة العملية، مما يعقد كثيراً إمكانيات تطبيق أي توصيات سياسات على حدة، ويضعف فاعليتها، فعملياً تتطلب مواجهة أي نوع من أنواع الفساد الثلاثة معالجة شمولية على المستويات/الأنواع الثلاثة على التوازي، ولا يعدو الفصل بينها في ما يلي سوى تمييز نظري لحدود السياسات المختلفة:

1- الفساد الهيكلي، وهو الجزء الذي لا يمكن مواجهته إلا بتغيير التشكيل الاقتصادي-الاجتماعي، أو على الأقل بتحويل نمط النمو الحركي الحاكم له في المدى المتوسط، فهو يتطلب تغييراً اقتصادياً-اجتماعياً جذرياً، يبدأ في الحالة الإيرانية بإعادة هيكلة التكوين الاقتصادي الاجتماعي باتجاه التصنيع المستقل والاقتصاد المُنتج.

2- الفساد المؤسسي، وهو وإن كان لا يستدعي تغيير التشكيل الاقتصادي الاجتماعي كاملاً، فإنه يتطلب بعض التحويل لنمط النمو باتجاه أكثر إنتاجية، دونما تغيير جذري له مع ذلك، إذ يتركز العمل على تقليص -لا إنهاء- الكوربوراتية المحاسبية سياسياً وبيروقراطياً وسوقياً، بما يعني سياسياً تصفية المنافسة الضارة على الريع، إما⁽⁶⁶⁾ (أ) بسيطرة إحدى المجموعات على جهاز الدولة على حساب المجموعات المنافسة، وهو مسار استبدادي يتضمّن قدرًا من الفساد الأقلّ تكلفةً من الوجهة الاجتماعية، وإما (ب) بتصفية نفوذ جميع المجموعات القوية المتنافسة لصالح بناء جهاز دولة مستقلّ محترف، بالمعنى الفيبري، وهو السيناريو الأفضل، لكنه يتطلب دفعة تحوّل ديمقراطي شعبي من أسفل. ويبدو الخيار الأول الأكثر احتمالاً في إطار من العسكرية الكاملة للنظام، حيث القوى الأمنية والحرس الثوري القوتان الأكثر استقلالاً وسيادة على سواهما من قوى متنافسة ضمن النظام⁽⁶⁷⁾.

3- الفساد العرَضِيّ، ويعتمد الجزء الممكن علاجه منه على الإصلاح الإداري والقانوني، دون السياسي بالضرورة، لكنه يتطلب "دفعة قوية"⁽⁶⁸⁾ تغيير الحالة الذهنية والنفسية للمجتمع تجاه ممارسات الفساد الصغير، وتقنع الأفراد بالإرادة الجادة للسلطة على مواجهته، اعتماداً بالأساس على رفع تكلفة الانخراط في الفساد لما يتجاوز منافعه، وهو محدود كما قلنا بالتركيب السياسي المُنتج للفساد المؤسسي، فلا يمكن أن يذهب بعيداً.

خلاصة

نهاية القول أن "كل شيء يبدأ من السياسة" على القول المشهور، فنقطة البدء الممكنة في مواجهة الفساد هي المؤسسات، وفي قلبها مؤسسة السياسة، فهي التي تفتح الباب لتغيير التشكيل الاقتصادي-الاجتماعي على مستوى تنظيمه الإنتاجي، ومن ثم تقلص حدود الفساد الهيكلي، كما أنها هي التي توفر الأرضية الموضوعية لتغيير الحوافز والتوقعات الفردية، ومن ثم تثبّت دوافع الفساد العرَضِيّ.

المراجع والمصادر

- (1) البنك الدولي: الفساد "العدو الأول للشعب" بالبلدان النامية، موقع البنك الدولي (الاطلاع في: 17 مارس 2019). <https://bit.ly/2Vf6iNR>.
- (2) Svetlana A. Ahmetova et al. "Corruption as a Social and Legal Phenomenon", *The Social Sciences*, (Dubai :Medwell Publishing, Volume 11, Issue 7, 2016), p 1135.
- (3) Ulrich Von Alemann, "The Unknown Depths of Political Theory: The Case for a Multidimensional Concept of Corruption", *Crime, Law and Social Change*, (Netherland: Springer, Volume 42, Issue 1 2004), p 25-34.
- (4) Arnold J. Heidenheimer, "The Topography of Corruption: Explorations in a Comparative Perspective", *International Social Science Journal*, (New Jersey: Blackwell Publishing, vol.48, no.3, Sep. 1996), p337-47.
- (5) Arvind K. Jain, "Corruption: A Review", *Journal of Economic Surveys*, (Oxford: John Wiley & Sons, vol. 15, issue 1, 2001), p 74-75.
- (6) Phillip Anthony O'Hara, "Political Economy of Systemic and Micro-Corruption Throughout the World", *Journal of Economic Issues*, (Oxford: Taylor & Francis, 48:2, 2014), p 293.
- (7) لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم الدخل الشخصي والاقتصادي وأوجه الكفاءة الاجتماعية، انظر: مجدي عبد الهادي، منظومة الإفطار الرأسمالي، (القاهرة، دار روافد للنشر والتوزيع 2014م)، ص 19-25، ص 45-54.
- (8) Phillip Anthony O'Hara, *Op.CIT.*, p 303-304.
- (9) Toke S. Aidt, "Economic Analysis of Corruption: A Survey", *The Economic Journal*, (New Jersey: Wiley on behalf of the Royal Economic Society, Vol. 113, No. 491, Features Nov. 2003), p. 633.
- (10) Toke S. Aidt, Rent seeking and the economics of corruption, *Constitutional Political Economy*, (Heidelberg: Springer, Volume 27, Issue 2, June 2016), pp 142-157.
- (11) Johann Graf Lambsdorff, "Corruption and Rent-Seeking", *Public Choice*, (Heidelberg: Springer, Vol. 113, No. 1/2 (Oct., 2002), pp. 97-125.
- (12) جياكومو لوشاياني، "دول رصد التخصيصات مقابل دول الإنتاج..إطار نظري"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز الوحدة العربية العدد 103، سبتمبر 1987).
- (13) Behzad Azarhoushang & Marko Rukavina, "Resource curse: A comparative study", Working Paper, *Institute for International Political Economy Berlin*, (Berlin: Berlin School of Economics and Law, No. 30, 2014).
- (14) Malik, Adeel, "From Resource Curse to Rent Curse in the MENA Region", wp (45), *African Development Bank Working Papers*, (Abidjan: African Development Bank, Series 2326, 2015), p. 15.
- (15) نزيه الأيوبي، "تضخيم الدولة العربية.. السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط"، ترجمة: أمجد حسين، (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2010م)، ص 337-482.
- (16) مجدي عبد الهادي، "الليثانيان المريض.. ثنائية الطغيان السياسي والعجز التنموي للدولة المصرية"، لبّات للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، العدد صفر، نوفمبر 2018م، ص 282-280.
- (17) دوغلاس سي نورث وآخرون، "في ظل العنف.. السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية"، عالم المعرفة 433، ترجمة: كمال المصري، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016م)، ص 9-38، ص 403-430.
- (18) Corruption Perceptions Index 2018, Transparency International, (accessed on: 17/3/2019). <http://cutt.us/isQj4>
- (19) *Ibid.*
- (20) سكرتارية منظمة الشفافية الدولية، "مؤشر مدركات الفساد 2018 يكشف عن تعثر جهود مكافحة الفساد في معظم الدول.. التحليلات تسلط الضوء على مساهمة الفساد في تفاقم أزمة الديمقراطية في العالم"، دراسات استقصائية ٢٩ يناير ٢٠١٩م، موقع منظمة الشفافية الدولية (الاطلاع في: ١٧ مارس ٢٠١٩م). <http://cutt.us/CCL8g>.
- (21) رشيد يلوج، "الفساد المالي والاقتصادي في إيران.. قضايا وتحديات"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل سياسات، سبتمبر 2013)، ص 18.
- (22) Yadollah Dadgar & Rouhollah Nazari, "the Impact of Oil Revenue on the Economic Corruption in Iran": *Actual Problems of Economics*, (Kiev: National Academy of Management, 2012), p. 378.

- (23) مايع شيبب الشمري، حسين على عويش، "العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (العراق: كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة واسط، العدد ٢٢، ٢٠١٦م)، جدول (2).
- (24) Kazem Alamdari, "The Power Structure of the Islamic Republic of Iran..transition from populism to clientelism, and militarization of the government", *Third World Quarterly*, (Oxford: Taylor & Francis, Vol. 26, No. 8, 2005), p.1291.
- (25) دنيا الوطن، "10.64 مليار دولار عائدات الفساد في إيران"، (٢١ أبريل ٢٠١٣م)، الاطلاع في: ١٧ مارس ٢٠١٩م. <http://cutt.us/4msnr>
- (26) Mohammad Reza Farzanegan, "Illegal trade in the Iranian economy: evidence from a structural model", CESifo Working Paper, *Center for Economic Studies and Ifo Institute (CESifo)*, (Munich: the Faculty of Economics of Ludwig-Maximilians-Universität Munich, No. 2397, 2008), p. 23.
- (27) Thomas Erdbrink et al., "How Corruption and Cronyism in Banking Fueled Iran's Protests", *The New York Times*, (Jan. 20, 2018), accessed on :17/3/2019. <http://cutt.us/ABrvH>
- (28) Khosrow B. Semnani, "Where Is My Oil. Corruption in Iran's Oil and Gas Sector", *Hinckley Institute of Politics and Omid for Iran*, (Salt Lake City: University of Utah, September 2018), p. 73.
- (29) *Idem.*, p. 75.
- (30) مركز المزملة للدراسات والبحوث، "ملفات الفساد في إيران وتداعياتها على أرض الواقع"، الجزء الأول، (15 نوفمبر 2016)، الاطلاع في: ١٧ مارس ٢٠١٩م. <http://cutt.us/RPirt>
- (31) Iran Human Rights Documentation Center, "Infographic: Government Corruption in Iran", (July 22, 2015), accessed on: 17/3/2019. <http://cutt.us/FQ6JG>
- (32) The World Bank Group Website, World Development Indicators: Structure of output, accessed on: 18/3/2019. <http://cutt.us/3yz2k>
- (33) Ricardo Hausmann et al., "The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity", *the Massachusetts Institute of Technology Press*, (Cambridge: Cambridge MA, 2014), p. 66.
- (34) Hartmann, D. et al. Linking Economic Complexity, Institutions, and Income Inequality, *World Development*, (Cambredg: Elsevier Ltd, 2017), p. 2-3.
- (35) D. Acemoglu & J. Robinson, "Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty", (New York: Crown Publishing Group, 2012).
- (36) مجدي عبد الهادي، "الاقتصاد الريعي ومنظومة العدالة الاجتماعية في إيران"، مجلة الدراسات الإيرانية، (الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنة الأولى، العدد الرابع، سبتمبر 2017م)، ص125.
- (37) Kjetil Bjorvatn & Kjetil Selvik, "Destructive competition..Oil and rent seeking in Iran", (Cambredg: Elsevier Ltd, Discussion Paper 8, April 21, 2005), p. 2.
- (38) Transformation Index BTI 2018, Iran Country Report, Bertelsmann Stiftung, accessed on: 18/3/2019. <http://cutt.us/5MKff>
- (39) Yadollah Dadgar & Rouhollah Nazari, *Op.Cit.*, p. 378.
- (40) *Ibid.*
- (41) Eugen Dimant & Guglielmo Tosato, "Causes and Effects of Corruption: What has Past Decade's Empirical Research Taught Us? A Survey", *journal economic surveys*, (Philadelphia: University of Pennsylvania, Vol.32, Issue2, April 2018), p. 340.
- (42) Yadollah Dadgar & Rouhollah Nazari, *Op.Cit.*, p. 381.
- (43) *Ibid.*
- (44) Sousan Badiei & Cyrus Bina, "Oil and the Rentier State: Iran's Capital Formation: 1960-1997", *Topics in Middle Eastern and African Economies*, (Chicago: Loyola University Chicago, Vol. 4, Sep. 2002).
- (45) Richard M. Auty, "The political economy of resource-driven growth", *European Economic Review*, (Cambredg: Elsevier Ltd, vol. 45, May. 2001), p. 844.
- (46) "يعني الانتقال من الريعية الخاصة إلى الريعية العامة، الانتقال من ريعية الموارد إلى ريعية الممارسات، فبيما تنحصر الأولى أساساً في قطاعات ريعية بطبيعتها أو موارد ريعية بظرفها، يمكن أن تتسع الثانية، وغالباً ما تفاعل، لتشمل جميع القطاعات والأنشطة والممارسات في الاقتصاد والمجتمع، وغالباً ما تقود الريعية الخاصة إلى العامة كلما تخلف المجتمع المعني، أي كلما انخفض مستوى تطوره الاقتصادي والمؤسسي،

- وهي حالة المجتمع الإيراني، خصوصاً باقتصاده الريعي المذكور آنفًا، ما يعني أن ريعية الموارد قد تحولت لمسار ريع، وأن الرعيّة الخاصة على المستوى الإنتاجي قد امتدت لتصبح رعيّة عامة على المستوى المؤسسي والسياسي، لمزيد من التفاصيل، انظر: مجدي عبد الهادي، "اللفيathan المريض، مرجع سبق ذكره، ص282-280. Adeel Malik, *Op Cit*.
- (47) مجدي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص280.
- (48) Kazem Alamdari, *Op Cit*, p.1292.
- (49) رشيد يلوج، مرجع سبق ذكره، ص3.
- (50) Transformation Index BTI 2018, *Op Cit*.
- (51) H. Mahdavy, . "The Patterns and Problems of Economic Development in a Rentier State: The Case of Iran", In M. A. Cook (Ed.), *Studies in Economic History of the Middle East*, (London: Oxford University Press, 1970), p. 447.
- (52) لمراجعة مُوجزة لآثار الفساد عمومًا، انظر:
- Arvind K. Jain, "Corruption.. A review", *Journal of Economic Surveys*, ,(Oxford: John Wiley & Sons, Volume 15, Issue 1, 2001), p. 91-97
- (53) ولعل ما يبدو من علاقة عكسية بين مؤشرات الفساد والتنمية البشرية عبر البلدان المختلفة، من الأمور المنطقية والذالّة في هذا الصدد، انظر: J. Edgardo Campos & Sanjay Pradhan, *The Many Faces of Corruption: Tracking Vulnerabilities at the Sector Level*, (Washington, DC: World Bank, 2007), p. 121
- (54) Behzad Mashali, "Analyzing the relationship between perceived grand corruption and petty corruption in developing countries: case study of Iran", *International Review of Administrative Sciences*, (Thousand Oaks: SAGE Publications, Volume. 78, issue. 4, 2012), p. 776-777.
- (55) Toke S. Aidt, *Op.Cit.*, p. 647.
- (56) Enrico Colombatto, "Why is Corruption Tolerated?", *The Review of Austrian Economics, Society for the Development of Austrian Economics*, (Heidelberg: Springer, vol. 16(4), Dec. 2003), p. 374.
- (57) Behzad Mashali, *Op Cit*, p. 785.
- (58) Frederic L. Pryor, "The Political Economy of a Semi-industrialized Theocratic State: The Islamic Republic of Iran", in: Mario Ferrero & Ronald Wintrobe (eds.), *The Political Economy of Theocracy*, (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 243-270.
- (59) Behzad Mashali, *Op Cit*, p. 784.
- (60) Crime Index by Country 2019, Numbeo, accessed on: 20/3/2019. <http://cutt.us/munGc>
- (61) أماني البكري، "فيلم رجل نزيه.. سمّ الفساد يهز إيران"، بوابة العين الإخبارية، الاطلاع في: ٢١ مارس ٢٠١٩م. <http://cutt.us/uD3dq>
- (62) محمد الدابولي، "جدلية السينما الإيرانية..تنفيس سياسي أم تقليم لأظافر الولي الفقيه؟" (2-2)، المَرَجِع، 4 أغسطس 2018م، الاطلاع في: 21 مارس 2019م. <http://cutt.us/it85p>
- (63) Rohollah Faghihi, "Why artists are speaking up against 'dirty money' in Iranian cinema", *Al-Monitor*, 6 March 2019, accessed on: 21/3/2019. <http://cutt.us/WwM8y>
- (64) موقع عكس السير، "ممثلة إيرانية: الفساد الأخلاقي أصبح منتشرًا في العمل السينمائي"، (1 يوليو 2016م)، الاطلاع في: 21 مارس 2019م. <http://cutt.us/9kGjG>
- (65) Majid Zamahani, "The Political and Socio-Economic Causes and Consequences of Corruption Case Study of Iran", *International Business Management*, (Dubai: Medwell Publication, Volume 10, Issue 7), p. 1267-1268.
- (66) Kjetil Bjorvatn & Kjetil Selvik, *Op Cit*, p. 10
- (67) Kazem Alamdari, *Op Cit*, p.1296.
- (68) Toke S. Aidt, *Op Cit*, p. 649.